Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (1): 1-17
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.1

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Oil price fluctuations and their relationship to government spending in Iraq for the period 2004-2022

Rawaa Mohammed Zabbar Al-Anzi*, Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics /Tikrit University

Keywords:
Oil prices, government spending, Iraqi economy.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 17 Apr. 2024
Accepted 25 Apr. 2024
Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Rawaa Mohammed Zabbar Al-Anzi
College of Administration and Economics /Tikrit University

Abstract: The study aimed to know the fluctuations in global oil prices and their relationship to government spending in Iraq for the period 2004-2022, and to know their positive and negative effects and repercussions on the country's general budget. The study was based on a set of hypotheses, the most important of which is: There is a positive correlation between fluctuations in global oil prices and government spending in Iraq. The descriptive analytical method was used in order to reach the results, the most important of which were the growth rates of total government spending, as they also varied greatly between rising at times and falling at other times throughout the study period. There is a complete direct relationship, which is demonstrated by the identical time path for the two series, which means that crude oil prices, whether average global prices, Basra Light oil prices, or others, are the influential and decisive factor in the volume of oil revenues.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (1): 1-17
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.1

تقلبات أسعار النفط وعلاقتها بالإنفاق الحكومي في العراق للمدة 2004-2022

رواء عماد محمد زبار العنزي **عبدالرزاق حمد حسين**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة تقلبات أسعار النفط العالمية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي في العراق للمدة 2004- 2022، ومعرفة آثارها وانعكاساتها الايجابية والسلبية على الموازنة العامة للبلد. وقد استندت الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات أهمها: هناك علاقة ارتباط إيجابية بين تقلبات أسعار النفط العالمية وبين الانفاق الحكومي في العراق. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل الوصول إلى النتائج وأهمها معدلات نمو إجمالي الإنفاق الحكومي، فقد كانت أيضاً متباينة وبشكلٍ كبيرٍ ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارةً أخرى طيلة مدة الدراسة. هناك علاقةً طرديةً تامةً والذي يبينها المسار الزمني المتطابق للسلسلتين، ما يعني بأن أسعار النفط الخام سواء كانت متوسط الأسعار العالمية أو أسعار نفط البصرة الخفيف أو غيرها هي العامل المؤثر والحاسم في حجم الإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الانفاق الحكومي، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

واجه الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل البنيوية في هيكله الاقتصادي حيث شهد الكثير من الأحداث والتحولات في سياساته الاقتصادية، ويوصف الاقتصاد العراقي على أنه انموذجاً للاقتصادات الريعية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية إذ يعد المصدر الأهم للدخل القومي بالنسبة للعراق وإن للنفط الخام آثار كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلة للنفط الخام وإن أي تقلبات لأسعار النفط الخام في السوق العالمية ينعكس بشكل مباشر على اقتصاد تلك الدول ومنها العراق الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات النفطية. وتعكف الدول والحكومات بمختلف مستوياتها ونظمها الاقتصادية وإمكانياتها المادية والبشرية، على وضع سياسات اقتصادية رغبة منها لخلق نشاطات اقتصادية ذات قيمة مضافة وتسهيل المعاملات التجارية والتقليل من تكلفتها قدر الإمكان هادفة بذلك من جهة الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تنعكس على دخل الأفراد مما يسمح لهم بالاستهلاك والادخار أو الاستثمار. ومن جهة أخرى خلق المزيد من فرص العمل بالموازاة مع تزايد معدلات السكان، وتعد النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، إذ زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإنفاق العام كأداة رئيسة هامة بيد الحكومات التي اعتمدتها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق العام بشكل ملحوظ ومستمر في العديد من الدول.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **أهمية البحث:** تتجلى أهمية الدراسة في تحليل العلاقة بين أسعار النفط العالمية وبين واقع الانفاق الحكومي العراقي وما يواجهه الانفاق الحكومي في العراق من مشاكل بسبب هذه التقلبات في أسعار النفط، وكذلك عرض العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

2. **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة الدراسة الأساسية في أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية في تغطية النفقات الحكومية وإن أي تقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر على الايرادات النفطية ومن ثم لها علاقة بالإنفاق الحكومي في العراق. وبذلك يمكن صياغة المشكلة الرئيسة للدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:
- ما هي علاقة تقلبات أسعار النفط بالاتفاق الحكومي في العراق؟

3. **فرضية البحث:** تستند الدراسة الحالية إلى فرضية مفادها:
❖ وجود علاقة ارتباط إيجابية بين تقلبات أسعار النفط العالمية وبين الانفاق الحكومي في العراق.

4. **هدف البحث:** هدفت الدراسة إلى:
- معرفة تقلبات أسعار النفط العالمية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي في العراق.
- تحديد العلاقة بين هذه التقلبات والإنفاق الحكومي، ومعرفة آثارها وانعكاساتها الايجابية والسلبية على الموازنة العامة للبلد، من خلال دراسة الواقع والتطور التاريخي لأسعار النفط والإنفاق الحكومي.

5. **منهجية البحث:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف العلاقة بين أسعار النفط والانفاق الحكومي في العراق.

6. **هيكلية البحث:** تضمن البحث أربعة محاور رئيسة المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني الإطار النظري لأسعار النفط والانفاق الحكومي والمبحث الثالث العلاقة بين أسعار النفط والانفاق الحكومي في العراق.

المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط

أولاً. مفهوم السعر النفطي: يعد النفط الخام من السلع الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها إذ يسهم بشكل كبير في إيرادات الدول وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والصادرات الخارجية لها، إذ تمتاز أسعار النفط الخام بالتذبذب وذلك لارتباطها بقوى العرض والطلب، ويمكن تعريف السعر النفطي بأنه: (القيمة النقدية لبرميل النفط الخام الواحد بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية عبر فترات تطور الصناعة النفطية) (حلو، 2018، 8). ومن المعروف ان سعر اية سلعة يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب وإن سعر النفط الخام كباقي السلع الأخرى يتحدد نتيجة تفاعل العرض مع الطلب، ولم يكن تسعير النفط الخام سابقاً نتيجة للتفاعل بين العرض والطلب العالمي بسبب سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية آنذاك، لذلك عرفت أسعار عدة وليس سعراً واحداً (العبدلي وسليمان، 2018: 341).

ويعرف السعر النفطي بأنه قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بالدولار الأمريكي والذي يعادل (159) لتر والمكون من (42) غالون في زمان ومكان محددين، إذ إن مرونة الطلب السعرية تكون منخفضة في الأجل القصير لعدم وجود البدائل، في حين تكون مرتفعة في الأجل الطويل لاحتمال توفر مصادر الطاقة البديلة، وان العلاقة بين سعر البرميل النفطي والكمية المطلوبة والمحددة بالدولار الأمريكي تتوقف على أساس عاملين هما: (دعدوش،2019، 11).

1. **عامل الزمن:** إن إحلال أي مصدر للطاقة محل مصدر أخرى بالمدى القصير يكون صعب جداً عكس السلع الأخرى الاعتيادية التي يكون الاحلال فيها بينما في المدى القصير سهل جداً.
2. **عامل (إثر الاحلال):** صعوبة امكانية احلال مصادر الطاقة الأخرى محل النفط لأن الأسعار تكون مرتفعة مثل طاقة الرياح.

وقد كان سعر النفط سعراً تنافسياً في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أنه لم يستمر طويلاً ويعود السبب إلى أن الأطراف النفطية قلصت من جانبها سوق المنافسة التامة، وقد كان الطابع السعري شبه احتكاري وسيطر عدد قليل من الشركات الكبرى والتي أوجدت سعراً للنفط شبه احتكاري، لذا فأن سعر النفط نجده يبتعد في بعض الأحيان عن تأثير العوامل الاقتصادية، وإن أسعار النفط متقلبة على مر العصور وغير مستقرة نتيجة عدة عوامل تؤثر بها ولها آثار ونتائج على مؤشرات الاقتصاد المختلفة للدول المصدرة والمستوردة كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والنمو وغيرها (Myronovych, 2001: 1).

ثانياً. أنواع أسعار النفط الخام: يدل التطور في مفهوم سعر النفط وكيفية تحديده على أن للسعر النفطي أنواع عدة، وسوف نتناولها حسب التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع وكالآتي:

1. **الأسعار المتحققة:** هذا النوع من الأسعار وجد مع ظهور الشركات النفطية المستقلة في دول الشرق الأوسط في أواخر الخمسينات، وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات متنوعة أو حسومات، يتفق عليها الطرفان المشتري والبائع بنسبة مئوية كالتسهيلات في شروط الدفع أو حسم من السعر المعلن، وبتعبير آخر فأن السعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن ناقصاً التسهيلات المختلفة والحسومات من طرف المشتري والبائع، والشركات النفطية المحلية أخذت تعمل بهذا السعر، وهذه الأسعار عكس الأسعار المعلنة، حيث تتأثر بالعلاقات الاقتصادية الدولية وظروف الأسواق السائدة ومدى تأثير الأطراف النفطية المتعاقدة، وكانت الكميات النفطية الكبيرة والعقود النفطية ذات الأجل الطويل تحتاج الى تقديم حسومات وتسهيلات كبيرة في البيع على عكس العقود النفطية ذات الأجل القصير التي تكون بكميات محدودة من النفط وحسومات محدودة (الجبوري، 2017: 57- 58).
2. **الأسعار المعلنة:** ويقصد بها الأسعار المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية في الأسواق النفطية وظهر هذا النوع من الأسعار في عام 1980 في الولايات المتحدة الامريكية من قبل شركة ستاندرد اويل، وعرفت ايضاً هذه الأسعار بأنها الأسعار التي يتم دفعها من قبل المشترين لأي نفط خام في أماكن بيعها، وفي الحقيقة أنها أسعار نظرية لا تتفق مع الواقع، وتتم على أساسه احتساب الاتاوة الضريبية على الأرباح (احسان، 2021: 10).
3. **سعر الكلفة الضريبية:** ويقصد به كلفة البرميل النفطي مضافاً اليه المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف إلى التكلفة والذي يسمى بسعر الكلفة الضريبية بمعنى (المبالغ التي تدفعها الشركات النفطية للحكومة المعنية) (دعدوش، 2019: 12).
4. **السعر الاسمي:** هو مقدار العملة النقدية المعبرة عن قيمة البرميل النفطي بدون أي خصومات متمثلة بالدولار الأمريكي، فمثلاً يقال إن برميل النفط العربي الخفيف سعره خمسون دولاراً (الجبوري، 2017: 59).
5. **السعر الحقيقي:** هو القيمة الحقيقة لبرميل النفط بعد استبعاد معدلات التضخم النقدي والتغير في سعر الصرف التي تطرأ عليه خلال مدة زمنية معينة، لذا فهو يعبر عن سعر برميل النفط بدولارات ثابتة منسوبة إلى سنة أساس مختارة، وبعبارة أخرى هو السعر الاسمي لبرميل النفط مخصوما منه التضخم، وقد يمثل مقدار السلع والخدمات الممكن الحصول عليها من الخارج بالسعر الاسمي (البدري، 2020: 16).
6. **سعر التحويل:** هو السعر المتفق عليه بين الشركات الأم وفروعها، أو بين فروع الشركات نفسها لبيع وشراء النفط في الأسوق العالمية (دعدوش، 2019: 12).

7. **سعر الإشارة:** هو سعر برميل النفط الخام الذي يكون أقل من سعره المعلن وأكبرمن سعره المتحقق، وهو نقطة وسطى بين السعرين يتم الاتفاق عليه بين الدولة أو الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة له كالاتفاق بين فرنسا والجزائر عام 1965 على السعر النفطي وتم تحديد هذا النوع من الأسعار في ستينات القرن الماضي، أو هو سعر متوسط لأسعار مجموعة متقاربة في درجة الكثافة أو متباعدة جغرافياً من النفوط، ليشكل مقياساً لتسعيرها بحسب البعد أو القرب في درجة كثافة هذه النفوط من نقطة الإشارة، وتوجد نماذج كثيرة لنفط الإشارة منها (النفط العربي الخفيف، نفط برنت، نفط الأوبك، نفط غرب تكساس) (البدري، 2020: 15).
8. **السعر الورقي:** هو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون ببيعها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين، مثلا قيام شركة أمريكية بتوقيع عقد مع العراق لشراء مليون برميل نفط بسعر (50 دولار للبرميل الواحد)، وتقوم هذه الشركة ببيع العقد إلى شركة أخرى بمبلغ (60 دولار للبرميل الواحد) وقد يباع العقد الى مشتري (شركة) ثالث أو رابع أو اكثر ولذلك يوظف المستثمرون المضاربون أموالا كبيرة في البرميل الورقي والمضاربة على النفط الذي قد يرتفع سعره أحيانا بفعل هذه المضاربة وليس لأسباب الحقيقة الاقتصادية منها والسياسية (خلوهن، 2021: 12).
9. **الأسعار الآنية (الفورية):** هو قيمة الوحدة النفطية المتبادلة في السوق (الفورية) والمتمثلة بوحدة نقدية معينة، وظهر هذا النوع من الأسعار في أسواق النفط العالمية في عام 1978 بظهور السوق الحرة وخاصة بعد توقف الصادرات النفطية الإيرانية عن البلدان المستهلكة والمتعاقدة مع إيران، ويعد السعر الفوري سعراً غير مستقراً لارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب النفطي فقد يكون أقل من السعر المعلن أو مقارب للسعر الرسمي في حال كان الاختلال بين العرض والطلب محدوداً عليه فأن الأسعار الآنية أسعار صفقات فورية غير متعاقد عليها مسبقاً وتنتهي بانتهاء عملية البيع والشراء (الجبوري، 2017: 59).
10. **أسعار الصفقات:** قد تحدد أسعار بعض النفط بشروط الصفقات بين شركة وأخرى أو بلد وآخر وللآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة (حلو، 2018: 9)

ثالثاً. العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام: ان كثير من المحللين الاقتصاديين يتبعون منهجاً في تحليل السوق النفطية لتحديد العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام من خلال هيكل العرض والطلب الذي يستخدم بشكل واسع في السوق النفطية الذي يعتمد عليه بشكل رئيس لتحديد سعر النفط الخام في الأجل الطويل، وهناك صعوبة في تحديد سعره في الأجل القصير ولاسيما في السوق النفطية سبب أنواع مختلفة من عدم التأكد، ويعزى ذلك الى العوامل الجيوسياسية والمتغيرات البيئية هذا من ناحية الطلب، أما من ناحية انموذج العرض النفطي فيكون أكثر تعقيداً بسبب تباين سلوك المجهزين للنفط الخام، لذا تم اللجوء إلى العوامل الجيوفيزيائية والاسس الاقتصادية، كما تتأثر تقلبات أسعار النفط كذلك بسوق الأسهم ويمكن أن يتأثر سوق النفط بالكوارث الطبيعية والسياسية والأسواق المالية (احسان، 2021: 27).

يحتل النفط صدارة السلع الاستراتيجية في العالم لأنه من أهم مصادر الطاقة وذلك لما له من طاقة حرارية عالية وانخفاض تكلفته مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما إنه مصدراً للعديد من السلع الصناعية الأخرى، لذا أصبح من أهم السلع في التجارة الدولية، وإن الأهمية الكبير لمادة النفط الخام جعلت من سوقه غير مستقرة وتتأثر بعوامل عده منها الاقتصادية ومنها غير الاقتصادية، وفيما يأتي أهم العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام (البدري، 2020: 17-18).

1. **حجم الاحتياطي النفطي:** يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام في ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام، عندما يزيد الجيولوجيون لتقديراتهم لحجم الاحتياطي النفطي فأن ندرة الموارد النفطية سوف تقل مما يدفع المنتجون إلى إعادة النظر بكلفة المستخدم باتجاه تخفيضها فينخفض سعر النفط الخام، أما إذا اقتنع المنتجون بأن الاحتياطي أقل من السابق فأن أسعار النفط ترتفع إلى أن تتغير التوقعات، وإن المخزون المتاح من النفط كاحتياطي مؤكد يقارن بصورة مباشرة مع الطلب الذي يمثل تدفقات جارية قابلة للتقدير والمقارنة في اطار مدة زمنية معينة، وأسعار السوق تحدد من خلال العلاقة بين عرض جاري وطلب جاري في لحظة زمنية محددة، على الرغم من أن احتياطي النفط مهما كان كبيراً فأنه معرض للنفاذ إلا أن العرض الجاري من النفط في مدة زمنية محددة يمكن زيادته ليساير حجم الطلب طالما هناك طاقة إنتاجية فائضة أو سقف زمني كاف لزيادة الطاقة الإنتاجية.
2. **معدل النمو الاقتصادي:** إن معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى خاصة يعتمد بالدرجة الأساس على النفط، وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على أسعار النفط العالمية (ارتفاعا وانخفاضا)، فكلما كان معدل النمو لهذه الدول مرتفعا أدى إلى زيادة الطلب على النفط، أي إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط الخام طردية، فضلا عن ذلك فأن التوقعات سواء كانت (متشائمة أو متفائلة) تلعب دور كبير في عملية النمو الاقتصادي الذي يؤثر بالنتيجة على أسعار النفط.
3. **الطلب على النفط العالمي:** هو عبارة عن الكمية المطلوبة من النفط الخام لغرض الاستهلاك ولغرض المضاربة، والطلب العالمي على النفط يزداد وبشكل مستمر وذلك لزيادة الأرباح، ويعد الطلب على النفط من أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية والذي يتمثل بالتزايد المستمر في معدلات الطلب العالمي على النفط وإن الارتفاع في أسعار النفط في السبعينيات من القرن الماضي كانت مصحوبة بزيادات كبيرة في الطلب عليه (ضاحي والغالبي، 2020: 7- 8).
4. **سعر الخصم:** في بداية الثلاثينيات وبسبب ارتفاع معدلات التضخم استخدمت هذه الطريقة، والتي أثرت في استقرار أسعار النفط الخام، ولهذا تم اعتماد السعر الحقيقي لبرميل النفط الخام بالدولار الثابت وليس السعر الاسمي، إن سعر الخصم يفرض من قبل منتجي النفط والمستثمرون حسب درجة المخاطرة فإذا توقعوا المخاطر (صعوبة الحصول على النفط، التأميم وغيرها) فرضوا سعر خصم مرتفع والعكس إذا توقعوا انخفاض المخاطر وعلى هذا الأساس يعبر سعر الخصم عن ثمن الفرصة البديلة أي الأرباح الضائعة من عدم الاستثمار بمشروع آخر، وإن ربح المستثمر في الصناعة النفطية يعتمد بنسبة كبيرة على هذا السعر وإن سعر الخصم المتفق عليه هو(12%).
5. **المضاربة في السوق الآجلة للنفط:** ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الآونة الأخيرة في أسواق السلع بالسماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط من دون الحاجة الى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون وهو ما برز واضحاً في كثافة نشاط المضاربة وهي شراء النفط لغرض اعادة بيعه بسعر أعلى بدل من استخدامه لأغراض تجارية في الأسواق الآجلة للنفط (Haigh, 2006: 19).
6. **سعر صرف الدولار الأمريكي:** إن العلاقة بين الدولار الأمريكي وأسعار النفط متشعبة للغاية، حيث إن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي يؤدي إلى رفع أسعار النفط، وارتفاع أسعار النفط إلى تخفيض سعر الدولار الأمريكي بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ويعد الارتباط بين النفط الخام والدولار الأمريكي من المسلمات في الاقتصاد العالمي ونجد إن أكثر من 50./. من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار الأمريكي بما فيها النفط، إذ تسعر

منظمة الدول المصدرة للنفط الخام (أوبك) كافة نفطها بالدولار الأمريكي، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار الأمريكي على أسعار هذه السلع والخدمات كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار الأمريكي، وفي الوقت نفسه يؤدي انخفاض سعر الدولار الأمريكي إلى زيادة الطلب على النفط الخام (احسان، 2021: 29).

7. **عرض النفط العالمي:** العرض بصورة عامة هو مقدار الكمية من السلعة التي يقوم المنتجون أو البائعون بعرضها في أسواق بيعها بسعر محدد وفي فترة زمنية محددة، أو بعبارة أخرى هو الكميات المعروضة من السلع التي يرغب البائعون في بيعها وفق وقت معين بمستويات الأسعار المختلفة، وإن العلاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة، أما عرض النفط فهو عبارة عن الكميات المعروضة من النفط الخام من قبل المنتجين والبائعين له في سوق النفط العالمية لغرض بيعها بسعر ومدة معينين، ويعد عرض النفط الخام من العوامل المهمة والمؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام، فأي تغير في المعروض النفطي له أثر كبير في أسعار النفط الخام، وعلاقة العرض بالأسعار هي عكسية فزيادة العرض تؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالعكس، ولكن بالنسبة لسلعة النفط تختلف عن بقية السلع من ناحية مرونة العرض للأسعار، فإذا أخذنا تأثير الأسعار في العرض تكون العلاقة بينهما طردية فزيادة الأسعار تؤدي إلى زيادة عرض السلعة ولكن بالنسبة لسلعة النفط تكون حساسية العرض للسعر قليلة وخاصة على المدى القريب لصعوبة زيادة المعروض النفطي لأسباب اقتصادية وفنية وسياسية وغيرها.
8. **الزيادة في السكان:** إن زيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة خصوصا الطاقة المتولدة من المشتقات النفطية، ويكون الطلب على النفط الخام بصورة مباشرة أو غير مباشرة فزيادة الطلب لأغراض الانارة والتدفئة والنقل وما شابه يكون طلبا مباشر ويزداد كلما زاد عدد مستخدمي الطاقة أي يرتبط بصورة طردية مع تزايد معدلات النمو السكاني، ويكون الطلب بصورة غير مباشرة نتيجة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب انتاجها استخدام الوقود مثل الاتصالات والطرق والكهرباء.
9. **التقلبات في المناخ:** تؤثر التقلبات المناخية في مستويات الطلب على النفط الخام إذ لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض في فصل الصيف نتيجة الارتفاع في درجات الحرارة، وفي المقابل ارتفاع الطلب على النفط الخام في فصل الشتاء.
10. **الأزمات الاقتصادية والسياسية:** تؤثر الأزمات الاقتصادية والسياسية على أسعار النفط، لكن بشكل عام نجد إن الأزمات عادة ما تحدث مسببة حالات الارتفاع بالأسعار أكثر مما لو حدثت وتسببت حالات انخفاض الأسعار، فالأزمات السياسية تعد من العوامل الرئيسية والأساسية في تغيير حركة أسعار النفط في السوق العالمية إذ إن هذه الأزمات تؤدي إلى خلق صراعات متواصلة بين الدول العظمى الأمر الذي أدى إلى فتح الطريق نحو الشرق الأوسط، على أساس أن الشرق الأوسط يمتلك احتياطي نفطي كبير جداً، وذلك من خلال الاضطرابات والصراعات الإقليمية، خاصة الدول المنتجة للنفط بالاعتماد على السياسيين المحليين الموالين للدول الصناعية الكبرى عن طرق خلق جو من المصالح المشتركة بين الطرفين.

وهناك عوامل ثانوية تؤثر في أسعار النفط وتتمثل بالسياسات التي تنتهجها الحكومات المنتجة أو المستهلكة للنفط الخام إذ تلعب دوراً مهما في صياغة أسعار النفط الخام في السوق العالمية فضلا

عن سياسة الشركات النفطية الكبرى التي لا تزال تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية (حلو، 2018، 12).

الإطار النظري للأنفاق الحكومي

أولاً. مفهوم الإنفاق الحكومي: يوضح الانفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وكانت النفقات العامة محايدة (النظرية التقليدية) في الفكر المالي القديم، أما بعد تطور دور الدولة أصبحت النفقات الحكومية تتمتع بدور أكثر إيجابية من السابق (النظرية الحديثة)، وإن تطور هذا الدور ظهر واضحاً بعد إدراك الدولة ضرورة زيادة تدخلها بهدف مواجهة الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي والخروج منها تلقائياً وبعدها ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (عايب، 2010: 100).

ويمكن أن يشير الإنفاق الحكومي إلى أي نفقات تنفقها الدولة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، كما إن الانفاق الحكومي يشكل جزءاً كبيرا من الناتج القومي الإجمالي في معظم الدول، لذا يمكن تعريف الانفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها القصد منه اشباع حاجات عامة، أو إنه تلك المبالغ التي تقوم السلطة بصرفها (الحكومة، والجماعات المحلية) بقصد اشباع حاجات عامة وتحقيق منفعة عامة (عبد واخرون، 2019: 199).

وهناك تعريفات أخرى متعددة للإنفاق الحكومي ومن أهم هذه التعريفات:

1. **الإنفاق الحكومي:** هو عبارة عن المبالغ التي تقوم الدولة بصرفها من أجل تقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لتتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المتعددة (التكريتي، 1986: 26).
2. **الانفاق الحكومي:** هو مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام من أجل تحقيق منفعة عامة (الدوري، 2016: 13).
3. **الانفاق الحكومي:** هو مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام (الدعمي، 2018: 8).
4. **الانفاق الحكومي:** يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة، حيث تشمل المشتريات والمدفوعات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (Tatamcgraw, 2007: 21).

ثانياً. عناصر الانفاق الحكومي: للإنفاق الحكومي مجموعة من العناصر هي:

1. **صدور النفقة العامة من هيئة عامة:** تم الاعتماد على معيارين للتمييز بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص ويعتمد الأول على الجهة التي تقوم بالإنفاق وهو ما يعرف بالمعيار القانوني والإداري ويعتمد الثاني على الوظيفة التي يؤديها الانفاق العام وهو ما يسمى المعيار الموضوعي أو الوظيفي (الجبوري، 2017: 15).

أ. **المعيار القانوني:** هذا المعيار اعتمد من قبل أصحاب الفكر الاقتصادي التقليدي، إذ حددوا طبيعة الانفاق من خلال هذا المعيار سواء كان عام أو خاص، وإن ما تقوم به الدولة من انفاق عام يؤثر في الحياة العامة بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يعني أن ما يقدم من انفاق من قبل أشخاص أو الهيئات وان كانت تحقق نفعاً عاماً لا يدخل ضمن حساب النفقات العامة، كقيام عدد من المنظمات المدنية وكذلك الأشخاص ببناء مسجد أو مدرسة أو دار للأيتام والعجزة وإن الأموال التي صرفت لمثل هذه المشاريع تعد أموالاً خاصة على الرغم من منفعتها العامة (عبدالله، 2018: 12).

ب. **معيار ملكية الأموال المنفقة:** يتفق بعض الكتاب الاقتصاديون على ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقات العامة يشمل جميع النفقات التي تقوم بها الدولة وهيئاتها العامة واداراتها المحلية ومؤسساتها العامة ومشروعاتها العامة الاقتصادية والخدمية، ويتضح أن هذا الرأي يعتمد بالدرجة الأساس على معيار آخر هو ملكية الأموال المنفقة فإذا كانت الأموال مملوكة للدولة أو احدى مؤسساتها فهي عامة والانفاق منها هو إنفاق عام بغض النظر عن الجهة القائمة بالإنفاق (الدوري، 2016: 16).

ج. **المعيار الوظيفي:** يتم توزيع النفقات العامة على الأنشطة المختلفة التي يقوم بتمويلها، كالأمن والدفاع والصحة والتعليم، وعليه فإن الهدف من هذا المعيار هو معرفة طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة وبالتالي تقييم مدى كفاءة القطاع العام في إنجازها (العمر، 2002: 99).

د. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** على الرغم من أن الانفاق العام بقي مدة من الزمن يتم بصورة عينية وهو ما يعرف بالمقايضة إلا أنه تطور الى استخدام النقود والمعادن النفيسة، ويوضح أن هذا العنصر يكتمل باستخدامه للنقود وتكون ثمناً لما تحتاجه من سلع وخدمات، من أجل منح المساعدات والإعانات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومختلف الإعانات التي تقدمها الدولة فضلاً عن تفعيل دور الدولة في تفسير المرافق العامة وهذا أمر طبيعي يتماشى مع الوضع الراهن في ظل الاقتصاد العالمي الذي يستخدم النظام النقدي لتسيير جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود (خفاجة، 2013: 23).

ه. **النفقة العامة الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة:** ليس من الممكن أن يتحقق معنى النفقة العامة إلا إذا توفر العنصر الثالث وهو تحقيق اشباع الحاجات العامة ومن ثم ايضاً تحقيق النفع العام او المصلحة بشكل عام، وبذلك فلا تعد من قبل النفقة العامة تلك التي تسعى إلى اشباع حاجات خاصة وتوفير نفع خاص يعود إلى المجتمع، وتطور مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فالأنفاق العام قد يكون الغرض منه تقليص الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال توفير بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية كما يكون الهدف منه تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة، ومحاربة التضخم وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة، فكل هذه الأهداف تحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع (الجبوري، 2021: 35-36).

ثالثاً. أنواع الانفاق الحكومي: تطور مفهوم الانفاق الحكومي مع تطور أفكار المدارس الاقتصادية، فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية إن الانفاق الحكومي بصورة عامة هو الانفاق الاستهلاكي والذي يجب أن يقتصر على وظائف الدولة التقليدية (دفاع، امن، عدالة) ويضيق إلى أبعد الحدود، بينما ترى المدرسة الكنزية خلاف ذلك فقد دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال استخدام أدوات السياسة المالية ولاسيما الانفاق الحكومي، لذا سوف نحاول في هذه النقطة التمييز بين أنواع الإنفاق الحكومي وكالآتي:(عبد واخرون، 2019: 199).

1. **الإنفاق الاستثماري:** يعد الإنفاق الاستثماري المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك وإن تعرضه للتقلبات من شأنه التأثير على الاقتصاد بشكل عام، وإن الاستثمار بمعناه العام هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع والخدمات الرأسمالية الثابتة كالآلات والطرق والمصانع والسلع الوسيطة والبناء الجديد خلال مدة معينة، أو الإنفاق على المعدات الرأسمالية لفترات زمنية تكون أكثر من سنة أو بناء مشروعات ـالتوسع في الطاقة (خفاجة، 2013: 23).

2. **الإنفاق الاستهلاكي:** يقسم الانفاق الاستهلاكي العام على قسمين:

أ. القسم الأول يتضمن ما تقدمه الدول من خدمات إلى أفراد المجتمع والوسائل المرتبطة بهذه الخدمات، إذ تشمل الأجور والرواتب والنفقات العسكرية.

ب. القسم الثاني يتضمن المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات والإفراد وعادةً تسمى بالنفقات التحويلية.

رابعاً. تطور الانفاق الحكومي: للنفقات مكانة خاصة في نطاق دراسة المالية العامة وارتبط هذا الدور بتطور دور الدولة ويمكن تناول تطور الانفاق الحكومي من خلال الآتي: (الدوري، 2016: 17).

1. **الانفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة (الفكر التقليدي):** ركز الفكر الكلاسيكي على القيام بالوظائف الأساسية المتمثلة بالعدالة والدفاع والقيام بالعديد من المشروعات العامة الأساسية وإن ما افترضته النظرية التقليدية فيما يخص الإنفاق الحكومي أنه ذو طبيعة استهلاكية، عليه دعت إلى جعل الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود الممكنة، ويعد الاقتصادي (آدم سميث) أول من نادى باستبعاد مالية الدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر واقتصرت نظرية الانفاق الحكومي على الأنواع الآتية (عبدالله، 2018: 12- 13).

أ. النفقات الاجتماعية: هي نفقات تنفقها الدولة من أجل تأهيل الموارد البشرية من خلال التعليم، والصحة، فضلاً عن إقامة البنى الارتكازية من طرق وجسور وموانئ.

ب. النفقات العسكرية: هي من النفقات الأساسية سواء كانت في أوقات السلم أو أوقات الحروب تقوم الدولة بهذا النوع من الإنفاق لحماية سيادتها من الدول الأخرى.

ت. نفقات العدالة: غاية هذا النوع من الإنفاق هو المحافظة على ممتلكات الأفراد وحماية مصالحهم، ويشتمل هذا الإنفاق على أجور الحماية والقضاء.

2. **النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة (الفكر الكنزي):** المرحلة الثانية من مراحل التطور قد جاءت بعد ظهور الأزمة الاقتصادية التي رافقت الاقتصاد الرأسمالي خاصة بعد ازمة الكساد العظيم عام 1929 والتي أدت إلى ظهور فكر يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وجاءت النظرية الكنزية في ثلاثينات القرن الماضي والذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون في حيادية النقود إذ جاءت أفكار كينز والتي دعت إلى تدخل الدولة من اجل رفع مستوى الطلب الفعال عن طريق زيادة الإنفاق العام، وذلك لتقليص الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة، ‘إذ إن هذا التطور لم يتوقف عند علاج الازمات بل امتد ليشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (الدوري، 2016: 19).

لمدة أكثر من ثلاثين سنة، عدّت النفقات العمومية كعامل محفز للطلب وذات دور إنتاجي على المدى الطويل استنادا إلى النظرية الكينزية، النظرة لدور النفقات العمومية بصفة عامة والاستثمارات العمومية بصفة خاصة، كعامل للنمو الاقتصادي قد تطورت بصورة ملحوظة منذ بوادر تسعينيات القرن المنصرم لتعالج مسألة الدور الإنتاجي للرأسمال العام من خلال العديد من الدراسات التي قدمها العديد من الاقتصاديين أمثال D. Aschauer الذي كان السبب في الجدل حول إنتاجية الإنفاق العمومي (Aschauer, 1989) وR. J. Barro الذي طور نموذج النمو الداخلي بإدراج النفقات العمومية المنتجة وبتبيينه أن النفقات العمومية المنتجة يمكن أن تلعب دور محرك لعجلة النمو الذاتي الديمومة Auto-entretenue (Barro 1990) فاتحا بذلك الطريق لمساهمات عدة علمية نظرية، عكفت ولا زالت على تحديد أثر النفقات العمومية على الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، في إطار نظرية النمو الداخلي (عبد واخرون، 2019: 192).

3. **الإنفاق الحكومي في ظل الدولة (الاشتراكية)المنتجة:** ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وبشكل واسع مساوئ النظام الرأسمالي والمتمثلة بالانخفاض الكبير في أجور العمال وارتفاع عدد ساعات

العمل وتركيز الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع، كل هذه الأسباب جاءت كبوادر لظهور النظام الاشتراكي والذي يعد امتداد لأفكار الفيلسوف اليوناني (أفلاطون) من خلال إقامة جمهورية مثالية فاضلة يعيش فيها الناس بشكل متساوي، إذ عمل النظام الاشتراكي على إزالة الفوارق الطبقية في المجتمع وإقامة نظام اقتصادي متوازن بعيدا عن التقلبات والأزمات التي مر بها النظام الرأسمالي، كما يقوم النظام الاشتراكي على قاعدة متينة وهي الاعتماد على الطابع الجماعي الذي تسوده العدالة والمساواة بعيدا عن الطابع الفردي، أي يعتمد بالدرجة الأساس على التخطيط المركزي (الدولة)، ومن خلال ما ذكر نستنتج بأن الدولة هي المحرك الأساسي وصاحبة الدور الرئيس في الحياة الاقتصادية بما تتمتع به من حق الالتزام للأفراد والمشروعات بأتباع أوامرها، ومن ثم فأن النظام الاشتراكي أدى إلى زيادة حجم الانفاق الحكومي (ألدعمي، 2018: 16).

4. **الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحديثة (العولمة):** بعد انهيار النظام الاشتراكي واستعادة النظام الرأسمالي عافيته من جديد ظهر ما يسمى بدولة الرفاه الاقتصادي التي تعني أن الدولة لا تقتصر تدخلها فقط في تحقيق التوازن الاقتصادي حسب (كينز) ولا حتى قيامها بإنتاج السلع والخدمات وإنما هدفها يكون في نطاق أوسع من خلال اعتمادها ميزانية نشطة تستطيع من خلالها تحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد (عبدالله، 2018: 15).
5. **الانفاق الحكومي في ظل الخصخصة:** الخصخصة هي بيع جزء من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو تحويل الملكية الى القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي وهذا يعني منح الدولة دور محدود مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام الذي تقوم به، وإن النشاط الاقتصادي بدأ بالتحول بعد فشل التجربة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وهذا أدى إلى ظهور الخصخصة أو التحويل المنتظم الى اقتصاديات السوق، فالحاجة الى إعادة النظر في دور الدولة ومهامها والتوجه نحو الخصخصة وتشجيع الأفراد على الإسهام في النشاط الاقتصادي وذلك استجابة لمنطوق النظام الرأسمالي (ألدعمي، 2018: 16).

المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي في العراق

تشكل صادرات العراق من النفط الخام نسبة كبيرة جداً من إجمالي صادراته من السلع والخدمات، وإن إيرادات العراق من بيعه للنفط الخام تشكل نسبة مقاربة لها، ما يعني بأن الإنفاق الحكومي يعتمد اعتماداً شبه تام على ايرادات العراق النفطية، وهذا التفسير يعني بأن العلاقة ما بين أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي هي علاقة طردية وقوية في الوقت نفسه، وبغية اثبات ذلك سيتم تحليل المسار الزمني ومعدلات النمو السنوية لهذين المتغيرين وكما يأتي.

أولاً. اتجاهات أسعار النفط وإجمالي الإنفاق الحكومي ومعدلات نموهما في العراق: يبين الجدول رقم (1) أسعار نفط البصرة الخفيف وإجمالي الإنفاق الحكومي في العراق خلال المدة (2004-2022)، إذ لوحظ بأن العلاقة ما بين السلسلتين كانت علاقة طردية طيلة سنوات مدة الدراسة، أي أن السلسلتين الزمنيتان ترتفعان وتنخفضان سوية في العام نفسه، وذلك باستثناء عام 2004 الذي كانت فيه العلاقة عكسية والسبب يعود إلى العجز الحاصل في الموازنة العامة مع الارتفاع في أسعار النفط، إذ نلاحظ الميل الموجب لأسعار النفط وبالمقابل نلاحظ الميل السالب لإجمالي الإنفاق الحكومي، وكذلك في عامي 2012 و2018 اللذان كانت فيهما العلاقة عكسية، إلا أن الميل كان موجباً للإنفاق الحكومي وسالباً لأسعار النفط، أما باقي السنوات الـ (16) فقد كانت فيها العلاقة بين السلسلتين طردية، ونلاحظ كذلك بأن معدلات نمو أسعار النفط كانت متباينة بشكلٍ كبير

ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارةً أخرى طيلة مدة الدراسة، إذ كانت أقل نسبة لها خلال مدة الدراسة بواقع (-49%) في عام 2015، وذلك نتيجةً للصدمة السلبية التي تعرضت لها أسعار النفط بسبب الانخفاض الشديد وبمقدار (50 دولار تقريباً)، أما أعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة فقد كانت بواقع (68%) في عام 2021، وذلك نتيجةً للصدمة الإيجابية بسبب ارتفاع أسعار النفط الكبير نسبياً وبمقدار (30 دولار تقريباً)، أما معدلات نمو إجمالي الإنفاق الحكومي، فقد كانت أيضاً متباينة وبشكلٍ كبيرٍ ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارةً أخرى طيلة مدة الدراسة، إذ كانت أقل نسبة لها خلال مدة الدراسة بواقع (-31%) في عام 2020، نتيجةً للتدهور التي تعرضت له بسبب تداعيات مكافحة انتشار فيروس كورونا وبمقدار (30 مليار دولار تقريباً)، أما أعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة فقد كانت بواقع (60 %) في عام 2008، وذلك نتيجةً للصدمة الإيجابية التي تعرضت لها بسبب زيادة النفاق الحكومي نسبياً وبمقدار (25 مليار دولار تقريباً).

جدول (1): اتجاهات أسعار النفط وإجمالي الإنفاق الحكومي ومعدلات نموها في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	أسعار نفط البصرة الخفيف (دولار)	معدل النمو %	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليون دولار)	معدل النمو %
2004	34.53	-----	22089	-----
2005	48.33	40	17906	-19
2006	57.97	20	26274	47
2007	66.40	15	30830	17
2008	92.08	38	49257	60
2009	60.50	-34	44435	-10
2010	76.79	27	54214	22
2011	106.20	38	58081	7
2012	108	2	73237	26
2013	103.60	-4	86677	18
2014	94.45	-9	68601	-21
2015	47.87	-49	56273	-18
2016	39.53	-18	52356	-7
2017	51.87	32	60104	15
2018	68.62	32	67059	12
2019	63.64	-7	92948	39
2020	41.55	-35	64368	-31
2021	69.16	68	70931	10
2022	97.30	40	111515	57

المصدر: عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي (https://cbiraq.org)

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.1

والشكل الآتي (1) الآتي يوضح تحليلنا أعلاه بصورةٍ أكثر دقة.

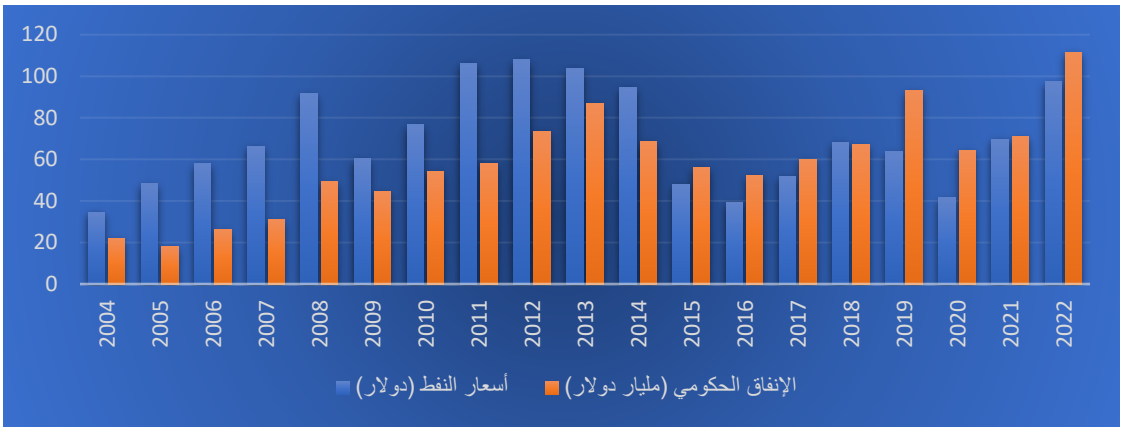

شكل (1): مقارنة المسار الزمني لأسعار النفط والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2022)
المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1).

ومن الجدير بالذكر بأن السلسلتين الزمنيتان قد أصبحتا بقيمٍ سالبةٍ سويةً في ثلاث مرات، الأولى، كانت في عام 2009 بسبب أزمة الرهن العقاري، والثانية، كانت خلال المدة (2014-2016) التي تعرض فيها الاقتصاد العراقي إلى الأزمة المزدوجة والتي كان سببها انخفاض أسعار النفط تزامناً مع أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 التي نتج عنها سيطرة المسلحين على أجزاء واسعة من محافظات عدة، أما الثالثة، فقد كانت خلال العام 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا، أما معدل نمو الإنفاق الحكومي فقد هبط لوحده في الجزء السالب خلال عام 2005 على الرغم من التنامي الإيجابي في معدل نمو أسعار النفط، إلا أن العلاقة ما بين السلسلتين الزمنيتين كانت طردية بشكلٍ عام.

شكل (2): مقارنة معدلات النمو السنوية لأسعار النفط والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1).

ثانياً. اتجاهات الإيرادات النفطية وإجمالي الإنفاق الحكومي في العراق: يبين الجدول أسعار (2) الآتي اتجاهات الايرادات النفطية وإجمالي الإنفاق الحكومي ومعدلات نموهما في العراق للمدة (2004-2022):

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.1

جدول (2): اتجاهات الإيرادات النفطية وإجمالي الإنفاق الحكومي ومعدلات نموهما في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الإيرادات النفطية (مليون دولار)	معدل النمو %	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليون دولار)	معدل النمو %
2004	141704	-----	22089	-----
2005	167089	18	17906	-19
2006	193925	16	26274	47
2007	227196	17	30830	17
2008	456325	101	49257	60
2009	243872	-47	44435	-10
2010	360037	48	54214	22
2011	496028	38	58081	7
2012	564224	14	73237	26
2013	578961	3	86677	18
2014	524701	-9	68601	-21
2015	275523	-47	56273	-18
2016	195663	-29	52356	-7
2017	312549	60	60104	15
2018	479555	53	67059	12
2019	474990	-1	92948	39
2020	282887	-40	64368	-31
2021	363992	29	70931	10
2022	672834	85	111515	57

المصدر: عمل الباحثة استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي (https://cbiraq.org)

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) الآتي يتضح لنا بأن العلاقة ما بين المسار الزمني لكل من الإيرادات النفطية وإجمالي الإنفاق الحكومي كانت طردية طيلة مدة الدراسة، مع ملاحظتنا لنفس الاستثناءات في الأعوام 2004 و2012 و2018، وهذا يعود للتطابق التام ما بين المسار الزمني لكل من أسعار النفط والإيرادات النفطية.

ونلاحظ كذلك بأن معدلات نمو الايرادات النفطية كانت متباينة بشكلٍ كبير ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارةً أخرى طيلة مدة الدراسة، إذ كانت أقل نسبة لها خلال مدة الدراسة بواقع (-47%) في عامي 2007 و2015، أما أعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة فقد كانت بواقع (101%) في عام 2008، ومن الجدير بالذكر بأنه ومن خلال مقارنتنا للمسار الزمني لكلٍ من الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، نستنتج بأن الإيرادات النفطية كانت في مستوى أعلى من الإنفاق الحكومي في أغلب سنوات مدة الدراسة، باستثناء عام 2004 ما يشير إلى أن الإنفاق الحكومي المتزايد كان مصدره

المنح الدولية، وكذلك في عام 2015 و2016 بسبب تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب الإجراءات التقشفية نتيجةً الانخفاض الحاد في أسعار النفط وربما اعتمدت الحكومة على القروض في تأمين نفقاتها، وكذلك في عامي 2019 و2020، إذ في عام 2019 خفضت الحكومة العراقية الجديدة إجراءات التقشف وقامت بزيادة الإنفاق الحكومي على الرغم من الانخفاض النسبي في أسعار النفط، أما في عام 2020 كانت الحكومي مجبرة على تأمين رواتب الموظفين وزيادة انفاقها على الصحة.

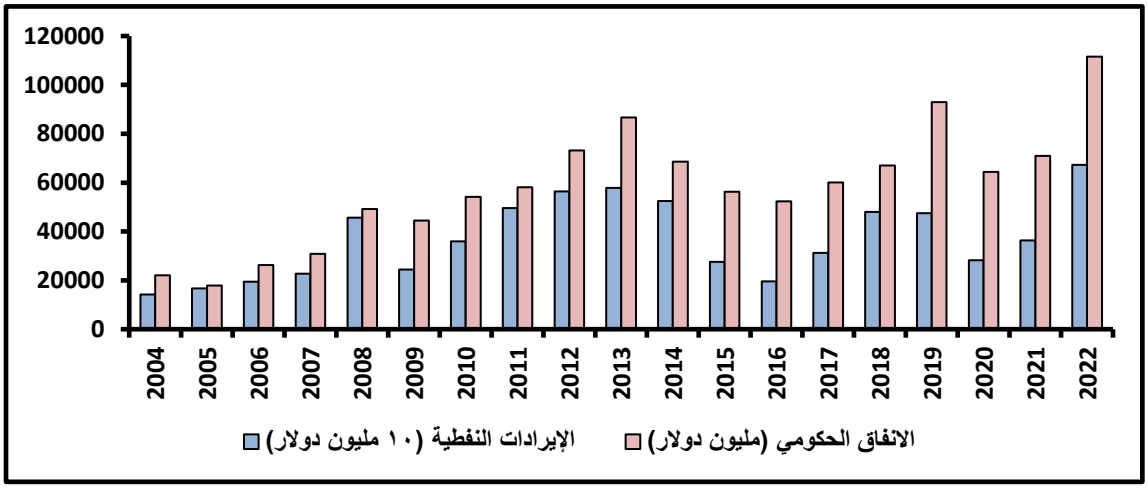

شكل (3): مقارنة الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2).

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات

1. كانت معدلات نمو إجمالي الإنفاق الحكومي متباينة وبشكلٍ كبيرٍ ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارةً أخرى طيلة مدة الدراسة.
2. هنالك علاقةً طرديةً تامةً والذي يبينها المسار الزمني المتطابق للسلسلتين، ما يعني بأن أسعار النفط الخام سواء كانت متوسط الأسعار العالمية أو أسعار نفط البصرة الخفيف أو غيرها هي العامل المؤثر والحاسم في حجم الإيرادات النفطية.
3. لقد كان لتقلبات أسعار النفط الخام تأثير كبير خاصةً على قيمة الصادرات ومن ثم على الميزان التجاري.

ثانياً. المقترحات:

1. العمل على تنويع مصادر الدخل في العراق وتشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى لما يمتلكه العراق من موارد طبيعية وبشرية ممكن أن تساعد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
2. ضرورة تنمية الأسواق المالية للعراق لتكون طريق النجاة للسياسة المالية لتجنب الغرق في الديون الخارجية سواء أكانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل.
3. وضع خطط من اجل محاربة الفساد المالي الذي يسبب الهدر الكبير في الإنفاق الحكومي في العراق.
4. العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية غير النفطية ورفع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. حلو، حمود سعد محيميد، (2018)، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية لبلدان منظمة اوابك للمدة (2000 - 2016) (العراق ـالسعودة ـ الامارات العربية المتحدة)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
2. العبدلي وسليمان، سعد عبد نجم، هيفاء يوسف، (2018)، العلاقة السببية بين أسعار السكر وزيت زهرة الشمس المتورد وأسعار النفط الخام وسعر الصرف للدينار العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
3. دعدوش، علي عبد كاظم، (2019)، تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد.
4. الجبوري، حسام الدين طه محسن جاسم، (2017)، أثر التغير في أسعار النفط على النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية للمدة 2005-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
5. احسان، حسن حارث، (2021)، أثر تقلبات أسعار النفط في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي لبلدان مختارة للمدة (1990-201 8)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
6. البدري، جاسم محمد ضاحي، (2020)، صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990- 2018)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
7. خلوهن، باسم احمد، (2021)، تقلبات أسعار النفط وأثرها في بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2019)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
8. ضاحي، جاسم محمد، والغالبي، عبد الحسين جليل، (2020)، صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2018) كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة.
9. عايب، وليد عبد الحميد، (2010)، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتب حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
10. عبد، مهند خميس، عواد، خالد روكان، عبد، فراس خميس، (2019)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017) جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15) العدد (47)، ج 2.
11. التكريتي، عبدالمجيد رشيد (1986)، السياسة المالية وأثرها على الأسعار في العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد الثامن، العدد18، العراق.
12. الدوري،علاء شاكر محمود ارحيم، (2016)، دور النفقات العامة في تعزيز النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
13. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، 2018، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفات الزمني خلال السنة الحالية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء.
14. عبدالله، جمال حسين علي، (2018)، قياس وتحليل اثر الانفاق الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2000-2015)، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
15. العمر، حسين، (2002)، (مبادئ المالية العامة) مكتب فلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت.

16. خفاجة، امل حمدان، (2013)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني، (1996-2011) رسالة ماجستير، فلسطين.
17. الجبوري، التفات عزيز رشيد، (2021)، تأثير الصادرات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في بعض بلدان مختارة مع إشارة الى العراق للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Artem Myronovych, 2001, The impact of oil price fluctuations on the Ukrainain economy, degree Master of Arts in Economics, National University of kyiv-Mohyla Academy, Ukraine.
2. Haigh, s. Michael, 2006, the role of speculation, and commodity index investion in crude oil futures markets.
3. TataMCGRAW-Hill publishing, 2007, Macroeconomics. Deepashree. And Vanita Agarwal. India company Iimited.